الترجيح النحوي بالسماع عند سيبويه

.....

أ. م. د. رائد عبدالله حمد السامرائي

جامعة سامراء / كلية التربية / قسم اللغة العربية

المقدمة

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى. وبعد:

فإنَّ علوم اللغة من أشرف العلوم قدراً وأكثرها مذاكرة وذكراً ولاسيما علم النحو الذي سعى إليه العلماء، فكان محط اهتمامهم، وعماد بحثهم، ومبلغ علمهم، ومنه سار الدرس والبحث والتقصي لاستنباط الأحكام مما جُمع من منقول اللغة بمستوياتها الثلاثة: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعرٍ ونثر، فصار عندنا كم نوعي من الأحكام النوعية التي تعد من أعلى العمليات الفكرية الاستنباطية.

ولّما نتج هذا الكم النوعي من استنتاجات العلماء حدث أن تعارضت أحكام فيما بينها تحتاج إلى من يقول كلمته الفصل فيها بترجيح أحد الرأيين المتعارضين، أو الآراء المتعارضة؛ فيميل به على من سواه، ولا يأتي هذا إلاّ لمن ملك عقلية اجتهادية فذة جادة وواعية ولاسيما أن الترجيح يعد من أعلى العمليات الفكرية في النحو، إذ إنَّه يبدأ بما انتهى إليه كد الذهن واستفراغ الوسع من أحكامٍ أبعدت النحو عن الجمود والتقييد لما حصل لها من حراك خلافي.

ولعلو شأن أصول النحو الترجيحي ودليله السماعي ومجتهده وحكمه ارتأيت أن أبحث في **(الترجيح النحوي بالسماع عند سيبويه)**، لما يحمله الكتاب ومؤلفه من شرف وفضل غير خافٍ على أهل العلم والمعرفة، فضلاً عن قوة الدليل السماعي الذي يعد أصل النحو الأول ودليله الراجح على من سواه.

وقد استقريت كتاب سيبويه حتى لا يفوتني رأي رجحه بأي فرع من فروع السماع، ثم أظهرت المسائل وأجريت عليها دراسة أحسبها وافية لأؤيد بها أو اعارض ما ذهب إليه الإمام من رأي.

فاقتضى البحث أن يُقسم على مطلبين، الأول: الترجيح سيبويه بالقرآن الكريم والحديث الشريف، والمطلب الثاني: ترجيح سيبويه بكلام العرب بشطريه.

هذا فيما يخص الهيكل الخارجي للبحث، أما ما يخص هيكله الداخلي فقد سرت على منهج سيبويه خطوة بخطوة، ولم أخرج عنه ألبته.

إنَّ الخوض في أسس الترجيح وفي كتاب سيبويه من الصعوبة بمكان إذ ليس من اليسير فهم عبارة سيبويه، واستنباط الترجيح فيه مما دعا إلى أن أزيد على السنة في اتمام البحث.

وقد أسعفتني عدة مصادر أهمها كتب الأحكام النحوية، فضلاً عن ما هو مثبوت في صفحات البحث من مصادر ومراجع.

وإني إذ أُتم البحث فإني بنزر العلم معترف وبفرط الجهالة مدعٍ.. والله قصدت وعليه توكلت، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المطلب الأول

ترجح سيبويه بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف

أولا: ترجيحه بالقرآن الكريم وقراءاته:

أ – القرآن الكريم:

عدّ النحاة وأهل اللغة ومنهم سيبويه القرآن الكريم المصدر الأول للغة العربية والرافد الفياض لها، لأنه أعلى درجات الفصاحة والبيان و((هو أصدق نص لغوي يمكن أن يعتمد عليه نظراً لِما أُحيط بجمعه من شروط وضوابط تجعل الثقافة كاملة لا يشوبها شكٌ في أنه أجدر المصادر اللغوية، بالاعتماد عليه مستقىً للقواعد وموردا للشواهد))[١]. كما أجمع النحاة وأهل اللغة على أَنَّهُ الحجة الأقوى والأرجح ولم يختلف أحد منهم على الأخذ منه والاستشهاد به، ((والكتابُ أعربُ وأقوى في الحجة من الشعر)) [٢]. وقد استنار سيبويه – رحمه الله – بقبس القرآن الكريم فكان يضع عنوان الباب ويمثلُ له بشيءٍ من كلام العرب أو بمجموعة جملٍ يصوغُها، ثم يقول: ومن ذلك قوله تعالى ويذكر من القرآن الكريم ما يتوافق وموضوعه[٣]، ولم يكتف سيبويه ببناء الأحكام النحوية على القرآن الكريم – كما ذكرت ذلك آنفاً – بل كان برهانه في ترجيح الأحكام النحوية عند تعارضها ومن ذلك ما جاء في باب الاخبار بالنكرة عن النكرة قوله: ((وجميع ما ذكرتُ لك من التقديم والتأخير والالغاء والاستقرار عربي جيد كثيرٌ فمن ذلك قوله ﷻ ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ٤]))[٤].

وذلك لأن العرب من أهل الجفاءِ كأنهم أخروها فيقولون (ولم يكن كفوا لهُ أحد) فالراجح عند سيبويه أن يكون الظرفُ خبراً إذا قدَّمتهُ، وخالفه المبرد (ت٢٨٥هـ) في ذلك بقوله: ((من ذلك قوله تعالى: (ولم يكن كفوا لهُ أحد)، فلم يكن الخبر عندي إلا نكرة كما وصفت لك))[٥]. ووافق ابن السراج (ت٣١٦هـ) سيبويه في اختياره بقوله: ((والظروف يجوز أن يفصل ما بين كان وما عملت فيه لاشتمالها على الأشياء فتقديمها وهي ملغاةٌ بمنزلة تأخيرها، واعلم أَنَّ جميعَ ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير جائزٌ، فهو جائز في (كان إلا أنْ يفصل فيها وفيما عملت فيه بما لم تعمل فيه...)) [٦].

وجاء في شرح الكافية: ((وأما قوله تعالى: (ولم يكن كفوا لهُ أحد)، فإنما قُدِّمَ اللّغو فيه لأنه معقد الفائدة، إذ ليس الغرض نفي الكفءِ مطلقاً بل نفي الكفءِ له تعالى فقُدِّم اهتماماً بما هو)) [٧]. ويرى

البغدادي في الآية نفسها وإن لم يكن خبراً يتم به المعنى إلاّ إنَّ سقوطها لا يبطل المعنى وصار بمنزلة الخبر الذي لا يستغنى عنه حتى وإن لم يكن خبراً[٨].

وذهب الدكتور فاضل صالح السامرائي إلى أن الصواب هو: ((أن المعنى هو الذي يقيد الاسم من الخبر فالذي أردت أن تخبر عنه تجعله اسماً للفعل الناقص والذي أردت أن تخبر به تجعله خبراً وليس لك أن تجعل أيّاً شئتَ منهما اسماً أو خبراً وليس المعنى واحداً)) [٩].

ومن ذلك ما رآه في باب: (من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأولِ):

فيقول: ((فأَما الأول فجيدٌ عربيٌّ مثل قوله ﷻ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، لأنهم من الناسِ)) [١٠].

حيث يجيء البدل على وجهين:

أحدهما: على أَنّه أراد (رأيتُ أكثرَ قومِك) و (رأيتُ ثُلثي قومِك) ولكنه ثنى الاسم توكيداً، كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]، وأشباه ذلك.

ثانيهما: وهو أن يتكلم فيقول: (رأيتُ قومَك)، ثم يبدو له أَن يبيِّنَ ما الذي رأى منهم، فيقول: (ثُلُثَهم) ولا يجوز أن تقول (رأيتُ زيداً أباهُ)، والأبُ غيرُ زيدٍ لأنك لا تبنيه بغيره ولا شيء منه، فإنما تؤكده وتثنيه بشيء منه أو هو نفسه ولا يختلف عنه[١١].

وعليه فالرأي الأول هو الراجح عند سيبويه اعتماداً على ما ورد في القرآن الكريم، وقد أجمع النحويون على أنَّ البدل على نية احلاله على المبدل منه، وأما المبدل منهُ فعلى نية السقوط[١٢]. ويقول السيرافي (ت٣٦٨هـ) في شرحه على الكتاب: ((اعلم أنّ البدل يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يذكر. وقول النحويين أنَّ التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس على معنى الإلغاء وإزالة الفائدة، بل على أنَّ البدل قائمٌ بنفسهِ غير مبين للمبدل منه تبين النعت للمنعوت)) [١٣]. ووافقه ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في شرح المفصل[١٤]. والمبرِّد في المقتضب[١٥]. والرضيُّ (ت٦٨٦هـ) في شرح الكافية[١٦].

ب – القراءات القرآنية:

عرّف السيوطي (ت٩١١هـ) القراءات القرآنية بقوله: ((هي اختلافُ ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها من تخفيفٍ وتشديدٍ وغيرهما)) [١٧]. وهي الوجوه المختلفة في قراءة القرآن الكريم

التي سمحَ الرسول ﷺ بقراءة نصوص المصحف بها، وذلك قصداً للتيسير إذ كانت جميعها موافقة للّهجات العربية(١٨).

أما سيبويه فمعروف عنه احترامه للقراءات ومحاولته تخريج أي قراءة وإن كانت غير متواترة على احدى لغات العرب وهو يُكثر من المفاضلة والاحتجاج للقراءات التي قُرئت بها الشواهد النحوية(١٩). ومما ورد من ترجيحاته النحوية بالقراءات القرآنية في باب: (حروف أُجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي) قوله: ((وقد قرأ بعضهم: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ فصلت: ١٧]، إلا أنَّ القراءة لا تخالف لأن القراءة السُّنة)) (٢٠).

فيقول: ((فالنصب عربي كثيرٌ والرفع أجود)) (٢١). وقرأ بذلك عاصمُ وأهل المدينة والأعمش، وكان الحسن يقرأ: وأما ثمودَ فهديناهم بنصبٍ، وهو وجه والرفعُ أجود منهُ لأن أما تطلب الاسماء وتمتنعُ من الافعال فهي بمنزلة الصلة للاسم ولو كانت أما حرفا يلي الاسم إذا شئت والفعل إذا شئت كان الرفع والنصب معتدلين مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس: ٣٩]. ألا ترى الواو تكون مع الفعل ومع الاسم؟(٢٢)، وتابع مكي بن ابي طالب (ت٤٣٧هـ) سيبويه بقوله: والرفعُ حسنٌ بالغٌ وهو الاختيار عند سيبويه(٢٣). وهناك نحاة آخرون ذهبوا مذهب سيبويه في اختيار الرفع مع جواز النصب ومنهم ابن هشام فالمختار عنده الرفع لأن (أما) تقطع ما بعدها عمّا قبلها أما إذا قُرئَ (ثمود) بالنصب فذلك على حدّ (زيداً ضربتهُ) (٢٤). كذلك الزمخشري (ت٥٣٨هـ) يرى أن (الواو) إذا اعترضها عارضٌ فإنه يصرف الكلام إلى الابتداء وهذا ما وقع في الآية الكريمة فقد فصل (أما) بين الواو والاسم الذي بعدها ثم يذكر أن هناك قراءةً أخرى بالنصب(٢٥). وجاء في حاشية الخضري (ت٧٦٩هـ) أنه ((لا يجب النصب لأن الاسم يليها ولو مع وجود الفعل)) (٢٦).

ومثل هذا الترجيح في: (باب الفاء): ما جاء في الآية القرآنية قوله ﷻ: ﴿ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ القلم: ٩]، والرفع جيد على معنى التمني عند سيبويه(٢٧).

وقد ذكر هارون(٢٨)، أنها وردت في بعض المصاحف: (ودّوا لو تدهِنُ فيدهنوا)(٢٩).

جاء في التفسير ((قوله تعالى: (ودّوا) تمنوا يعني أولئك الذين رجعوا عن الدين تمنوا (لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواءً) في الكفر وقوله: (فتكونون) لم يُرد به جوابُ التمني لأن جواب التمني بالفاء منصوب وإنما أراد النسق أي (ودّوا لو تكفرون وودّوا لو تكونون سواء) مثل قوله ﴿ ودّوا لو تدهِنُ

فيدهنون﴾)) [٣٠]. ويرى ابن السراج والزمخشري أنّ (لو) ذُهِبَ بها مذهب (ليت) للتمني والكلام في (ودّوا لو تدهِنُ فيدهنونَ) الرفع[٣١].

وذكر الاشموني في أقسام لو: ((من بين هذه الاقسام أن تكون مصدرية بمنزلة إن إلاّ أنَّها لا تنصبُ وأكثر وقوع هذه بعد ودَّ أو يودُّ نحو: ﴿ ودّوا لو تدهِنُ فيدهنون﴾)) [٣٢]. ((ويجوز مع الرفع أن تكون الفاء سببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء، وإنما لم يصرفه إلى النصب لعدم اللبس فيكون قوله تعالى ﴿ ودوا لو تدهن فيدهنون﴾ منه أي: فهم يدهنون)) [٣٣].

وأجاز أبو علي (ت٣٧٧هـ) أن ينصب المعطوف على صلتها وجعل من ذلك قراءة بعض القراء هذه القراءة فكأنه قال: (ودّوا أن تدهِنَ فيدهنوا) حملاً على المعنى[٣٤]. وتابعه في ذلك السيوطي[٣٥].

ثانياً: ترجيحه بالحديث النبوي الشريف:

يعدُّ كتاب سيبويه أولَ كتابٍ وصل إلينا في بناء علم التراكيب ويُضرب به المثل في البحث والتعمق والاحاطة، فلم يلبث إلاّ وأن اقتطف من زهور الاحاديث الشريفة والآثار، ومن يسبر غور الكتاب يجد بالقراءة الفاحصة أن كتابه يحوي كثيراً من الأحاديث والآثار، وتقول الدكتورة خديجة الحديثي: ((وقد استطاع الاستاذ أحمد راتب النفاخ صاحب فهرس شواهد المغني أن يجد بعضها في كتب الحديث إما على الصورة التي ذكرها سيبويه أو مغيرة عنها وقد يكون حديثاً تاماً أو جزء من حديث))[٣٦].

ويصرح الاستاذ محمود فجال: بأنه سبر غور كتاب سيبويه فوجده بعد القراءة والتنقيب مملوءً بالأحاديث والآثار من كلمة أو كلمتين، أو جملة صحيح أنه لم يرفع قولاً إلى النبي ﷺ وهذا شأنه في الشعر أيضاً، وسبب ذلك يعود إلى أمانة سيبويه وثقته، لذا كره أن يذكر الشاعر، لأن بعض الشعر يروى لشاعرين وكره أن يرفع حديثاً خشية أن يكون الحديث مروياً بعدة روايات.

وقد تبنى الاستاذ محمود فجّال مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في النحو العربي وأثبت بأنه وجد أكثر من مئة وثلاثين شاهداً من حديث أو أثر[٣٧].

وإذا كان أمر الحديث الشريف هكذا عند سيبويه فإنه لم يكتفِ بالاحتجاج به، بل رجح بالحديث الشريف وأقام الحجة به على ما رآه مرجوحاً من رأيٍ، إذ قال في باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلُّ واحدٍ منهما يفعل بفاعلهِ مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك (باب التنازع): ((ومثل ذلك " نَخلعُ ونترك من يفجرُك[٣٨]، وجاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا والأول أجودُ "))[٣٩]. أي حذف

المفعول من نحو نخلعُ ونترك من يفجرك أجود عند سيبويه من حذف الخبر من الأول اكتفاءً بالخبر الثاني الذي ورد في الشعر.

المطلب الثاني
ترجيح سيبويه بكلام العرب

مع دخول الفساد على اللسان العربي وضع علماء اللغة العلوم السابقة كقوانين للغة العرب، يقاس عليها الكلام ليعلم موافقته للغة العرب من عدمه، وقد وجد العلماء ان مجرد علم الانسان بقوانين اللسان العربي لا يمكنّه من التكلم بكلام العرب الصحيح ما لم يخالطهم ويتلقى هذا عنهم بالسماع على التدرج حتى تحصل له هذه الملكة، فلابي نصر الفارابي (٣٣٩هـ) كتابان (الالفاظ) و(الحروف) نقل عنه السيوطي ما جاء في اوله قوله: ((كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأصح من الالفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وإبانة عما في النفس والذين نقلت عنهم اللغة العربية وبهم أُقتدي، وعنهم اخذ اللسان العربي من بين القبائل هم: قيس وتميم واسد، فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم))[٤٠].

ويقول الدكتور محمد حسين آل ياسين: ((ان مصادر الدرس اللغوي هي كلام العرب في جميع بيئاته اللغوية بسماته المشتركة وخصائص اسلوبه وطريقة التأليف فيه، ولا يفترض بالدارسين ان يعزلوا قوما عن مصادر الاستشهاد، ولا ضربا فصيحا من ضروب الكلام، فالقراءة المتواترة والحديث الصحيح والشعر والخطب والامثال وكلام العرب الموثوق بفصاحتهم، كل اولئك مصادر مهمة للدرس اللغوي))[٤١]. وعليه فان كلام العرب يقسم على قسمين:

أولا: ترجيحه بالشعر:

الشعر ديوان العرب وبه حفظت الانساب وعرفت المآثر ومنه تُعلمت اللغة وكان الشعر في الجاهلية ديوان علمهم ومنتهى حكمهم به يأخذون واليه يصيرون وكان كلام العرب كله منثورا فلما احتاجت العرب الى الغناء بمكارم اخلاقها وطيب اعراقها وذكر ايامها الصالحة واوطانها النازحة وفرسانها الامجاد وسمائحها الاجواد لتهز انفاسها الى الكرم وتدل ابناءها على حسن الشيم فتوهموا اعاريض جعلوها من موازين الكلام فلما تم لهم سموه (شعرا)[٤٢].

ويعد الشعر ((اكبر علوم العرب وأوفر حظوظ الادب واحرى ان تقبل شهادته وتمتثل ارادته لقول رسول الله ﷺ: ((ان من الشعر لحكما)) [٤٣]... ولقول عمر بن الخطاب ﷺ: (نعم ما تعلمته العرب الابيات من الشعر يقدمها الرجل امام حاجته فيستنزل بها الكريم، ويستعطف بها اللئيم. مع ما للشعر من عظيم المزية وشرف الابية وعز الانفة وسلطان القدرة))[٤٤]، و((يعد الشعر منبعاً زخاراً ومصدراً عظيماً من مصادر الاستدلال، وقد نهل منه النحاة على اختلاف مذاهبهم واماكنهم وازمانهم معظم شواهده ووضعوا له قوانين وانظمة وتقسيمات عديدة على صحة الاحتجاج به وعلى من يحتج بشعره منهم))[٤٥]، كما أنه من اكثر النصوص المستشهد بها في كتب النحو لاسيما كتاب سيبويه، فقد استشهد بالنصوص الشعرية التي تقرب من الف وخمسين بيتا شعريا[٤٦]، إذ احتج بشعر الطبقات الثلاث، ولم يحتج بشعر طبقة المولدين وإن كان ذكر بعضاً من شعرهم جاء به على سبيل التمثيل للاحتجاج.

أما من حيث الترجيح بالشعر عنده فقد اعتمد عليه في ترجيح كثير من الآراء النحوية، إذ ذكر في باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الامة: أن ناسا يقولون: بان كل ابن افعل معرفة وذلك لانه لا ينصرف، وهذا عند سيبويه خطأ لان ابن افعل لا ينصرف وهو نكرة، ويضرب سيبويه مثلا لذلك بقوله: ألا ترى انك تقول (هذا أحمرُ قُمَدٌ) فترفعه اذا جعلته صفة للاحمر ولو كان معرفة كان نصبا فالمضاف اليه بمنزلته[٤٧].

ثم يستشهد بقول ذي الرمة:

كأنا على اولاد احقب لاحَها ورمْيُ السفا انفاسها بسهام[٤٨]

ويفسر السيرافي كلام سيبويه بان ابن افعل وان كان لا ينصرف فهو نكرة اذا لم يجعل علما لشيء (كابن احقب) وهو الحمار، وهو نكرة تدخل عليه الالف واللام فيصير معرفة، كقولك(مررت بابن الاحقب)[٤٩]. وقال الدكتور فاضل صالح السامرائي: ((إنَّ علم الجنس كالمعرف بأل قد يكون للجنس كقولهم (الحصان اسرع من الحمار) وقد يكون للعهد كقولك (بعت الحصان) لحصان معهود معلوم وكذلك علم الجنس، غير أن الأصل في علم الجنس أن يكون للجنس عموما، وربما استعمل لواحد من افراد الجنس، واما علم الجنس فهو موضوع لحقيقة الجنس))[٥٠].

وجاء في شرح العمدة أن قولك للأسد أسامة يقصدون به الأسد بشكل عام اذا قيل (الاسد مخوفٌ) او الاسد بشكل خاص اذا قيل (قُتِل الأسدُ) للأسد فأسامة صالح لكلا المعنيين ولكن الاسد لا يدل على احدهما إلا إذا جاء مقرونا بال ويقصد بها(ال العهدية) او ما يقوم مقامها الا ان اسامة يدل على المعنيين بنفسه[٥١].

وخالف المبرد مع سيبويه في كون(ابن افعل) نكرة، فيقول: ((اعلم ان الاشياء التي لا تستصحبُ فتحتاج الى الفصل بين بعضها وبعض تلحقها القاب تميز جنسها من جنس غيرها وذلك مثل، هذا سامٌ أبرصٌ، ابو الحارث للاسد، وهذا اسامة، وهذه ثعالة، وهذه بنات اوبر لضرب من الكمأة، وهذا ابن عرس، وابن آوى... فهذه الاشياء كلها معارف وهي موضوعة مثل زيد وعمرو سوى اختلاف المعنى، فالقول عند المبرد انك اذا قلت زيد او عمرو فقد قصدت بهذه الاسماء انك عينت شخصا دون غيره من الزيدين او العمرين، اما اذا قلت: هذا ابن عرس او ابن آوى فليس المعنى كمعنى زيد وعمر ولكن المعنى هنا هذا الضرب من بنات آوى او ابناء عرس فالقصد هنا الضرب من الاجناس التي تسمع بها وتراها))[٥٢].

((ويمكن تصوير تنكير العلم الجنسي بطريق آخر وهو ان يجرد عن ملاحظة التعيين ويراد به مطلق الماهية في ضمن أيِّ فرد من افراده، والحاصل ان القول بالعلمية مطلقا اضيف او لم يضف صعب))[٥٣].

وقال الاستاذ عباس حسن: ((إن العرب قد استعملت علم الجنس في كثير من الامور المعنوية غير ان بعض الامور استعملت حينا علم جنس فهي معرفة من هذه الجهة، وحينا آخر استعملوه كالنكرة تماما فلا يلاحظ فيه تعيين مطلقا، والطريق الى معرفة هذا النوع هو السماع المحض عند العرب، وتفسيرا لقول النحاة: حكم علم الجنس انه نكرة معنىً، معرفة لفظاً))[٥٤].

ومثله ما رجحه في باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فاذا اردت فيه من المعنى ما اردت في يفعل كان نكرة منونا (إعمال اسم الفاعل)، إذ قال: ((وتقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ إذا اشركت بين الآخر والأول في الجار لانه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع ان يشرك بينه وبين مثله، وان شئت نصبت على المعنى وتضمر له ناصبا، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، كأنه قال: ويضربُ عمراً، أو ضاربٌ عمراً))[٥٥].

ثم يستشهد سيبويه بقول جرير مما جاء على المعنى فيقول:

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومِهم أو مِثلَ أُسرةِ منظورِ بن سيّارِ[٥٦]

فالتقدير (أو هات مثل أُسرة منظور) حملا على معنى جئني التي هي بمنزلة هاتني ثم يسترسل سيبويه بذكر الشواهد الشعرية في حمل الكلام على المعنى فيذكر قول كعب بن جعيل التغلبي:

أعنِّي بخوّار العنانِ تخالـــــه اذا راح يردى بالمدججِ أحـــــردا

وأبيض مصقولَ السطام مهنّدا وذا حَلَق من نَسْجِ داودَ مُسردا[٥٧]

فحمله على المعنى كأنه قال: وأعطني أبيض مصقول السطام وقال: هات مثل أُسرة منظور بن سيار(٥٨).

فسيبويه يرى أَنَّ النصب في البيت الاول أقوى وأحسن لأنه أدخل حرف الجر على الحرف الناصب ولم تجئ هنا إلاّ بما أصله الجر ولم تدخله على ناصب ولا رافع، والجر أجود من النصب.

كقول رجل من قيس عيلان:

بينا نحن نطلبُه أتانا معلّقَ وَفْضَةٍ وزنادَ راعِ(٥٩)

فالشاهد في هذا البيت هو نصب (زناد) حملا على موضع (وفضة) لان معناه يعلق وفضة وزناد راعِ(٦٠).

ويعلق ابن السراج على قول جرير بأنّه: مما ينشده العرب نصبا وجرا لاشتمال المعنى عليها حيث يجرون(مثل) وينصبونها، فمن جر فعلى الاول ومن نصب فعلى: أو هاتوا مثل أسرة، لان هذا اذا اضمر لم يخرج من معنى الاول ومن قال هذا قال: (خشنتُ بصدرِك وصدرَ زيدٍ) على الموضع، وعلى نحو هذا اجازوا مررت بزيدٍ وعمراً لان معناه(أنّبتُ) فحمله على المعنى اذ كان قولك بزيد بعد مررت في موضع نصب(٦١).

ثانيا: ترجيحه بالنثر:

يعد النثر هو الآخر المنهل الثر الذي ارتشف منه علماء العربية الكثير من شواهدهم، وبنوا عليه الكثير من آرائهم، لِما انماز به من ((ايجاز اللفظ وإصابة المعنى، وحسن التشبيه)) (٦٢)، سواء أكان لغة، أم قولاً، أم مثلاً.

وقد كان للعرب في الجاهلية نثرٌ فنيٌ له خصائصه وقيمته الأدبية وأن الجاهليين لابد وأن يكونوا قد بلغوا في ذلك المضمار شأوا بعيدا لا يقلّ عما وصل إليه الفرس واليونان في ذلك الوقت من حضارة، وبما أن نزول القران بلغة العرب وعلى لسان واحد منهم ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [إبراهيم: ٤]، تؤكد لنا ان العرب الجاهليين قد عرفوا النثر الفني، وان القران الكريم اعطانا صورة ولو تقريبية عن شكل هذا النثر ومنهجه وحالته التي كان عليها(٦٣).

ويعتقد الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي بوجود النثر الفني في الجاهلية(٦٤)، وقد دخل النثر في طور جديد بظهور الإسلام بعد ان تعرضت الحياة الادبية لانقلاب شامل ولم يكن ثمة بدٌّ من ان يتأثر الأدب

بالحياة الجديدة، وكانت مظاهر التطور في النثر اوضح منها في الشعر وذلك لان الشعر فن تقليدي يترسم فيه الشاعر خُطى سابقيه ويلتزم اصولا محددة، ولذلك يكون أبطأ من النثر استجابة لدواعي التطور(٦٥)، وتلون النثر في هذا العهد بألوان الحياة جميعها، فكان خطابة وكتابة، ورسائل وعهودا وقصصا، ومناظرات، وتوقيعات، وكان على كل حال أدباً مطبوعا وامتاز بكونه جاء على سنة الطبيعة العربية الأصيلة(٦٦).

وقد استشهد سيبويه بكثير من منثور لغات العرب، فكان أعلاها في رأيه وأفصحها وأقدمها، اللغة الحجازية فهي اللغة القدمى الجيدة من لغات العرب، وقد اعتمد عليها في كثير مما احتج به من لغات العرب(٦٧)، ومن ترجيحاته النثرية ما جاء في باب الفاعل الذي يتعدى فعله الى مفعول (المتعدي لواحد)، بقوله: ((وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُالله زيداً، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهبَ وشغلْتَ ضربَ به كما شغلتَ ذهبَ وانتصب زيد لأنه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل، فإن قدمتَ المفعول وأخرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الاول وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُالله لأنك إنما أردت به مؤخراً ما اردت به مقدماً، ولم تُرد أن تُشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدّماً، وهو عربي جيد كثير))(٦٨).

وإلى مثل ذلك ذهب المبرد فالمفعول عنده ينصب إذا ذكرتَ من فعل به ((وذلك لأنه تعدى اليه فعل الفاعل، وإنما كان الفاعلُ رفعا والمفعول به نصب ليعرف الفاعل من المفعول به، مع العلة التي ذكرت لك))(٦٩).

وعبر ابن السراج عن حاجة الافعال المتعدية إلى المفعول بقوله: ((اعلم ان هذا الباب لابد له ان يكون في جميع مسائله اسمان، اسمان في كل مسألة، فاعل ومفعول...))(٧٠). وقد ذكر جمهور النحاة ان الاصل ان يلي الفاعل الفعل(٧١) ويجوز تقديم المفعول على الفاعل الا اذا حصل لبس، فعند ذلك يجب الابقاء على الاصل، كأنْ لا تكون هناك قرينة دالة نحو(ضرب موسى عيسى) و(أكرمَ أخي صديقي) فان المتقدم هو الفاعل فان كانت هناك قرينة جاز التقديم، نحو (اكل الكمثرى موسى) و(ضرب ليلى عيسى) ومهما يكن من شيء فان تقديم المفعول على الفاعل في اللغة انما يدور على الاهتمام والعناية في الكلام(٧٢).

ومنه ما رجحه في باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى (باب الظروف)، بقوله: ((وتقول: قد مُضِي لذلك ضحوةٌ وضحوةً والنصب فيه وجهه على ما مضى))(٧٣)، فالمعنى عند سيبويه هو الذي يحكم الحالة الاعرابية ودليل ذلك قول سيبويه: ((وتقول: سير عليه ضحوةٌ من الضحوات، اذا

لم تعنِ ضحوةَ يومك لأنها بمنزلة قولك ساعةٌ من الساعات وكذلك قولك سير عليه عتمةٌ من الليل...))[٧٤].

وعبر المبرد عن ذلك بقوله: ((واعلم ان من هذه الظروف ظروفا لا يجوز ان يكون العمل إلا في جميعها، وانما ذلك على مقدار القصد اليها...فأما الظروف التي لا تتمكن فنحو ذات مرة وبعيدات بين وسحر إذا أردت سحر يومك وبُكراً وكذلك عشيةً وعتمةً ذا صباحٍ وكل ما كان في معنى عشيةً وضحوةً وكذلك أمس))[٧٥].

وذهب النحويون لاحقا إلى أن القسم الثالث هو الذي ينصرف ولا يتصرف أسماء أوقاتٍ الزموها الظرفية، فلم يرفعوها، ولم يجروها وهي: صباح، وعشاء وضحوة، وعتمة، تقول: خرجت عتمةً وخرج زيدٌ ضحوةً وعشاءا اذا اردت ضحوةَ يومِك أو يومٍ غيره بعينه. وكذلك تريد عتمة ليلتك أو ليلة بعينها[٧٦]. لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين، فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا آلة تعريف وكذلك مستندٌ إلى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغدية وغيرها[٧٧].

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله ومَنّه تتم الصالحات، إذ لابد بعد الابحار من مرسى يُبين فيه الباحث النتائج التي توصل إليها، ولاسيما أن البحث في جزئية من أجزاء الأصول أُجريت على بحر من بحور اللغة، فتمخض عن الابحار فيها ما يأتي:

١. إنَّ (كتاب سيبويه) كتابٌ متجدد ولا يزال قادراً على رفد الدارسين بما يفتح أبواباً جديدة في النحو إلى آفاقٍ أرحب.
٢. إنَّ قواعد النحو ليست إلا قوانين مستنبطة من الكلام العربي الفصيح الذي لم يدخله اللحن ولم يشبْهُ الغلط، والقرآن الكريم وقراءاته الصحيحة في أعلى مراتب الاحتجاج ثم ما صح من كلام الرسول ﷺ ثم كلام العرب ولاسيما في عصور الاحتجاج.
٣. لم يكن سيبويه مقلداً أو تابعاً لآراء شيوخه، بل كانت لديه من الآراء الاختيارية ولاسيما في النحو.
٤. كان للاختيار النحوي مكانٌ بيّنٌ في الكتاب، وإن كان ذلك لا يحمل مصطلحاً خاصاً.
٥. عبّر سيبويه عن اختياراته النحوية بصيغ متعددة، ولم يكن مصطلح الاختيار قد أخذ شكلاً مستقراً لأن طريقة التأليف كانت آنذاك مبنية على أساس كلام العرب في التعبير، لذلك نجده يختار الأحكام النحوية بتعبيرات مختلفة وذات مدلول واحد.
٦. تنوعت الأدلة والعلل عند سيبويه في إثبات اختياراته النحوية ما بين منقول ومعقول.
٧. عبّر سيبويه عن اختياراته النحوية بعدة مصطلحات منها الوجه، وهو الصحيح، وهو المختار، والأحسن عندي، والحدّ، والقياس عندي وغير ذلك مما يحمله الكتاب في طياته.
٨. اهتم سيبويه بالسماع أيّما اهتمام، فقد بلغت المسائل المختارة بالسماع اثنان وعشرون مسألة، أربع منها بالسماع من القرآن الكريم، وست مسائل بالسماع من القراءات القرآنية، ومسألة واحدة بالحديث الشريف، وستُ مسائل تخص الشعر، وخمس مسائل تخص النثر.

وختاماً أسأل الله ﷻ أن يجعل هذا العمل في ميزان أعمالنا علّهُ ينفعنا يوم يقوم الحساب. والحمد لله رب العالمين

الهوامش

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ٧٣.

(٢) مراتب النحويين: ١٠٥.

(٣) احكام الوجوب في كتاب سيبويه: ٣١.

(٤) الكتاب: ١/ ٥٦.

(٥) المقتضب: ٤/ ٩٠، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٤١٠.

(٦) الاصول في النحو: ١/ ٨٥، ٨٦.

(٧) شرح الكافية في النحو: ٤/ ٢١٠.

(٨) ينظر: خزانة الأدب: ٩/ ٢٩٤.

(٩) معاني النحو: ١/ ٢٢٦.

(١٠) الكتاب: ١/ ١٥٢.

(١١) ينظر: الكتاب: ١/ ١١٥.

(١٢) ينظر: معاني النحو: ٣/ ١٧٦.

(١٣) شرح السيرافي بهامش الكتاب: ١/ ١٥٠.

(١٤) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٦٦.

(١٥) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٩٩-٤٠٠.

(١٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٥/ ٣٧٥.

(١٧) الاتقان في علوم القرآن: ١/ ٨٠.

(١٨) ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ١٩٠.

(١٩) ينظر: احكام الوجوب في كتاب سيبويه: ٣٤.

(٢٠) الكتاب: ١/ ١٤٨.

(٢١) الكتاب: ١/ ٨٢.

(٢٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤/ ١٣٣.

(٢٣) ينظر: مشكل اعراب القرآن: ٢/ ٦٤١.

(٢٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ١٦٩.

(٢٥) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب: ٧٦.

(٢٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٨.

(٢٧) ينظر: الكتاب: ٣ / ٣٦.

(٢٨) هارون بن موسى الازدي العتكي بالولاء أبو عبدالله المنبوز بالاعور عالمٌ بالقراءات والعربية. كان يهودياً فأسلم وحفظ القرآن الكريم وحفظ النحو وهو أول من تتبع القراءات الشاذة. مقريءٌ ثقة، صدوق علامة نبيل، ينظر: الاعلام: ٨/ ٦٣، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب والسنة: ٢/ ٣٣٢، وتقريب التهذيب: ٢/ ٢٦٠.

(٢٩) ينظر: الكتاب: ٣ / ٣٩.

(٣٠) معالم التنزيل (تفسير البغوي): ٢/ ٢٦٠.

(٣١) الأصول في النحو: ٢/ ١٨٦، والمفصل في صنعة الاعراب: ٤٤٣.

(٣٢) شرح الاشموني: ١/ ٣٧٥.

(٣٣) شرح الرضي: ٤/ ٧١.

(٣٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٤١٢.

(٣٥) ينظر: همع الهوامع: ٣/ ٢٣١.

(٣٦) الشاهد وأصول النحو: ٦٩.

(٣٧) ينظر: ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه. الرابط الأصلي:
http// www.fajjal.com.

(٣٨) هو جزء من دعاء القنوت وقد أخرجه الطحاوي في معاني الآثار مرفوعاً إلى عمر بن الخطاب ﷺ. ينظر: فهرس شواهد سيبويه (هامش): ٢/ ٥٨، وسنن البيهقي: ٢/ ٢١٠، رقم الحديث (٣٩٦٢)، ومجمع الأنهر في شرح مجمع الأبحر: ١/ ١٩٢.

(٣٩) الكتاب: ١/ ٧٤.

(٤٠) الاقتراح: ٤٤، وينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: ٤٥.

(٤١) الدراسات اللغوية عند العرب: ٣٦٥.

(٤٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٠٠.

(٤٣) روي الحديث برواية أخرى (وإن من الشعر لحكمة) وهو حديث صحيح، سنن ابن ماجه: ٢/ ١٢٣٥، رقم الحديث (٣٧٥٥).

(٤٤) العمدة: ١/ ٦.

(٤٥) أسس الترجيح النحوي عند أبي حيان: ١٠٥.

(٤٦) ينظر: أحكام الوجوب في كتاب سيبويه: ٣٩.

(٤٧) ينظر: الكتاب: ٢/ ٩٩.

(٤٨) ديوان ذي الرمة: ٤٠١، وينظر: شرح الاشموني: ١/ ٢٢٥.

(٤٩) ينظر: شرح السيرافي في هامش الكتاب: ٢/ ٩٩، والمخصص: ٤/ ١٤٣.

(٥٠) معاني النحو: ١/ ٧٣.

(٥١) ينظر: شرح عمدة الحفاظ: ١٤٠، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٨١، والهمع: ١/ ٢٨١.

(٥٢) المقتضب: ٤/ ٣١٩-٣٢٠.

(٥٣) خزانة الأدب: ٧/ ٢٢٤، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ١٢٧.

(٥٤) النحو الوافي: ١/ ٢٠٦، ٢٩٨، والهمع: ١/ ٢٨١، والتحرير والتنوير: ١٢/ ٢٣١.

(٥٥) الكتاب: ١/ ١٦٩.

(٥٦) الأصول في النحو: ٢/ ٦٥، وديوان جرير: ٣١٢.

(٥٧) الكتاب: ١/ ١٧٠.

(٥٨) ينظر: الكتاب: ١/ ١٧٠.

(٥٩) المصدر نفسه ١/ ١٧٠.

(٦٠) ينظر: الكتاب وهامشه: ١/ ١٧١.

(٦١) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٦٥، الجمل في النحو: ١/ ١٣١.

(٦٢) المزهر: ١/ ٢٨٨.

(٦٣) ينظر: الأدب العربي من الانحدار إلى الازدهار: ٣٢٧-٣٢٨.

(٦٤) ينظر: الأدب العربي وتاريخه في العصرين الأموي والعباسي: ٣١٢.

(٦٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي: ٣١٤.

(٦٦) ينظر: تطور الأدب الحديث في مصر: ٤١-٤٢.

(٦٧) ينظر: الشاهد وأصول النحو: ٨٢.

(٦٨) الكتاب: ١/ ٣٤.

(٦٩) المقتضب: ١/ ٨.

(٧٠) الأصول في النحو: ٢/ ٢٩١.

(٧١) ينظر: الجمل للزجاجي: ٢٤، وشرح الأشموني: ٢/ ٥٥، والهمع: ١/ ١٦١، وشرح التصريح: ١/ ٢٨١.

(٧٢) ينظر: معاني النحو: ٢/ ٤٨.

(٧٣) الكتاب: ١/ ٢٢١.

(٧٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٢١.

(٧٥) المقتضب: ٤/ ٣٣٣-٣٣٤.

(٧٦) الاصول في النحو: ١/ ١٩٢، ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٥١.

(٧٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٩٨.

المصادر

- اتحاف الامجاد فيما يصح به الاستشهاد: لمحمود شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ)، تح: عدنان عبدالرحمن الدوري، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢م.
- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من الفاظ الحديث: محيي الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري توفي سنة (٦١٦هـ)، تح: محمد إبراهيم سليم، الناشر: مكتبة ابن سينا، مصر، ١٩٩٠م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الاربعة عشر: لأحمد البنا الدمياطي (ت١١١٧هـ)، تح: شعبان محمد إسماعيل، ط١ عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.
- الإتقان في علوم القرآن: الشيخ جلال الدين السيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، مصر، ١٩٥١م.
- أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري: كريم حسين ناصح، (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠م.
- الاجتهاد النحوي في ضوء علم الاصول، لرائد عبد الله حمد السامرائي، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد – كلية الآداب، ٢٠٠٦م.
- اكتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النماس، ط١، النسر الذهبي، ١٩٨٤م.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى الشاوي (١٠٩٦هـ)، تح: عبدالرزاق السعدي، دار الانبار، ١٩٩٠م.
- ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه: محمود فجال، الرياض، ٢٠٠٩م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: عبدالرحمن بن ابي الوفاء محمد ابن عبيدالله بن أبي سعيد، تح: د. فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
- أسس الترجيح النحوي عند أبي حيان الآندلسي في كتاب ارتشاف الضرب: لرائد عبد الله حمد السامرائي رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة تكريت، ٢٠٠٠م.
- أصول النحو في الخصائص لابن جني: لمحمد إبراهيم محمد حسين صادق خليفة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة – كلية دار العلوم، ١٩٨٠م.
- أصول النحو وتأثرها بأصول الفقه: لمحمد جاسم عبود، ماجستير، كلية الآداب – جامعة بغداد، ١٩٩٩م.
- الأصول – دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي–: لتمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٨١م.
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تح: د. عبدالحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
- الاغراب في جدل الاعراب، لأبي البركات الانباري (٥٧٧هـ)، تح: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- اعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تح: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.

- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تح: احمد سالم الحمصي، و. د. محمد احمد قاسم و جروس برسن، ط١، ١٩٨٨م.
- الامالي الشجرية: ابن الشجري، طبع حيدر آباد، ط١ (د. ت).
- الانتصار لسيبويه على المبرد: لأبي العباس احمد إبن محمد إبن ولاّد النحوي توفي سنة (٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٦٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: لأبي بركات عبد الرحمن الأنباري، الناشر: دار الفكر دمشق.
- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: جمال الدين عبدالله بن يوسف بن احمد ابن عبدالله بن هشام الانصاري، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط٥، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م.
- البحث اللغوي عند العرب: د. أحمد مختار عمر، ط٢، مطبعة أطلس، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- البحر المحيط: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي أثير الدين الاندلسي، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.
- البحر المديد: أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- البيان والتبيين، للجاحظ (٢٥٥هـ)، تح: حسن السندوبي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٤٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزق أبو الفيض الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية.
- التبصرة والتذكرة: أبي محمد عبد الله بن علي إبن إسحاق الصيمري توفي سنة (٢٧٥هـ)، تح: د. فتي علي الدين، مطبوعات جامعة ام القرى، ط١، ١٩٨٢م.
- التحرير والتنوير: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الناشر دار سنون للنشر والتوزيع، تونس ١٩٧٧م.
- تفسير الفخر الرازي: محمد بن عمر بن الحسين الرزاي الشافعي المعروف بالفخر الرازي، دار احياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن احمد الازهري، مطبعة الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة، سنة ١٩٦٦م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن ابن قاسم ابن عبدالله المرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبدالرحمن ابن علي ابن سليمان، ط١، دار الفكر العربي، دمشق، ٢٠٠٨م.
- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- جمهرة أشعار العرب: لأبي زيد القرشي، مطبعة بولاق، مصر، ١٣٠٨هـ.
- جمهرة اللغة: لابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الازدي (ت٣٢١هـ)، ط١، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٤٥هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني: لمحمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، دار احياء الكتب العربية، بيروت، د.ت.

- الحُجة في القراءات السبعة: الحسين بن أحمد بن خالويه، تح: عبدالعال سالم مكرم، ط٤، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ.
- الحيوان: الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى، مطبعة مصطفى الحلبي.
- خزانة الأدب ولب الألباب لسان العرب: عبدالقادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣-١٠٢٠م)، تح: محمد نبيل طريفي وأمين بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت.
- الدراسات اللغوية عند العرب: محمد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة– بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- ديوان الاعشى: تح: رودلف جاير، فينا، ١٩٧٢م.
- ديوان ذي الرمة: تح: كارليل هنري هيس – مكبردج، ١٩١٩م.
- ديوان العجاج: جمع وليم إبن الورد، لبسك ١٩٠٣م.
- رسالة منازل الحروف: أبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني (ت٣٨٨هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د.ت.
- السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، ط٢، القاهرة، ١٩٨٠م.
- سنن البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تح: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين بن عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، تح: محيي الدين عبدالحميد، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، دار احياء الكتب العربية، د.ت.
- شرح التسهيل: لجمال الدين محمد بن مالك، تح: محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبدالله الازهري، دار احياء الكتب العربية، د.ت.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الاشبيلي توفي سنة (٦٩٦هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، د. ت.
- شرح السيرافي كتاب سيبويه مطبوع بهامش الكتاب.
- شرح الشاطبية: لأبي البقاء علي بن عثمان بن القاصح (ت٨٠١هـ)، مطبعة مصطفى فهمي، مصر، د.ت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبدالمنعم الجوهري (ت٨٨٩هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٤م.
- شرح شواهد المغني: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، البهية، ١٩٧٢م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تح: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الانصاري، تح: محيي الدين عبدالحميد، ط١١، القاهرة، ١٩٨٢م.

- شرح الكافية الشافية: جمال الدين ابي عبد الله بن عبيد الله بن مالك، تح: د. عبدالمنعم هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٢ه، من مطبوعات مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي بجامعة ام القرى.
- شرح كتاب الكافية في النحو: رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
- الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء – بغداد ط١، ١٩٧٦م.
- علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق، تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيق القيرواني، تح: محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر، ط٢ ،١٩٥٥م.
- فقه اللغة وسر العربية: لأبي منصور عبد الملك بن محمد ثعالبي، تح: د. علي السباعي، مطبعة الاستقامة – القاهرة، ١٩٥٢م.
- في أصول النحو: سعيد الافغاني، ط١، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.
- الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس المبرد، تح: محمد أحمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
- الكتاب: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) ت ١٨٠هـ، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، ط١، المطبعة الأميرية الكبرى، بولاق، مصر، ١٣١٦هـ.
- اللآلي في شرح أمالي القالي: عبد الله بن عبد العزيز إبن محمد البكري، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- اللباب في علل البناء والاعراب: لأبي البقاء محيي الدين عبدالله بن الحسين ابن عبدالله العكبري،تح:غازي مختار طليحات،ط١،دار الفكر،دمشق، ١٩٩٥م.
- لسان العرب: للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت (د. ت).
- لمع الأدلة: لأبي البركات الانباري، تح: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تح: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت، ١٩٧٢م.
- مجمع الأنهر في شرح مجمع الأبحر: عبد الرحمن إبن سليمان الكليبولي المدعو بشيخي زاد، حققه وخرج أحاديثه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- مجمل اللغة: لأبي الحسين احمد إبن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبدالحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- مختصر شواذ القرآن: ابن خالويه، عنى بنشره: برجشتراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م.
- المخصص: أبي الحسن علي إبن إسماعيل النحوي المعروف بابن سيدة، تح: خليل إبراهيم جفال، ط١، (د. ت).
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (٩١١هـ)، تح: أحمد جاد المولى، دار احياء الكتب، القاهرة، ١٩٥٨م.
- المسند: الإمام أحمد بن حنبل توفي سنة (٢٤١هـ)، دار صادر، د.ت.

- مشكل إعراب القرآن: الدكتور أحمد بن محمد الخراط، موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ت.
- مشكل اعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي، تح: حاتم الضامن، ط٢، مطبعة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- معالم التنزيل: لأبي محمد الحسين بن مسعود اليفوي (ت٥١٦هـ)، تح: محمد عبدالله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، ط٤، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٩٩٧م.
- معاني القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، نشر جامعة أم القرى، ١٩٨٨.
- معاني القرآن: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش (ت٢١٥هـ)، تح: عبدالامير محمد الورد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف ومحمد علي النجار، دار السرور، د.ت.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار السلاطين، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.
- معجم القواعد العربية: للشيخ عبدالغني الدقر، موقع مشكاة الالكتروني
- مغني اللبيب عن كُتب الأعاريب: لابن هشام الانصاري (ت٧٦١ه)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، د.ت.
- المفصل في صنعة الاعراب: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري (ت٥٢٨هـ)، تح: علي أبو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، د. ط، د.ت.
- المقدمة: عبدالرحمن بن محمد بن خلدون المغربي (ت٨٠٨هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- المقرب: لعلي بن مؤمن المعروف (ابن عصفور)، (ت٦٩٩هـ)، تح: احمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، بغداد، ١٩٧١م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب: خالد بن عبدالله الأزهري، تح: د. عبدالكريم مجاهد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
- موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، لشعبان صلاح، دار غريب، ٢٠٠٥م.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، تح: الشيخ الضباع، المكتبة التجارية، مطبعة دار المأمون، د.ت.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الاعلم الشنتمري، تح: رشيد بلحبيب، طبع وزارة الاوقاف المغربية، ١٩٩٩م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.